

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٨

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل ومحضر المناقشات الموقعين فى القاهرة بتاريخ ١٢/١/١٩٨٨ والذي تتيح بمقتضاه الحكومة اليابانية للحكومة المصرية قرضا قيمته عشرة بلايين وثلاثمائة وواحد وعشرون مليون ين يابانى لتنفيذ مشروع محطة كهرباء قوى أسيوط ٣٠٠ م.و.و.

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور؛

قرر :

( مادة وحيدة )

ووفق على الخطاب المتبادل ومحضر المناقشات الموقعين فى القاهرة بتاريخ ١٢/١/١٩٨٨ والذي تتيح بمقتضاه الحكومة اليابانية للحكومة المصرية قرضا قيمته عشرة بلايين وثلاثمائة وواحد وعشرون مليون ين يابانى لتنفيذ مشروع محطة كهرباء قوى أسيوط ٣٠٠ م.و.و. وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ شعبان سنة ١٤٠٨ ( ٢٦ مارس سنة ١٩٨٨ ) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بحلته المعقودة فى ١٨ شعبان

سنة ١٤٠٨ الموافق ٥ أبريل سنة ١٩٨٨

القاهرة ١٢ يناير ١٩٨٨

صاحب السعادة

دكتور / موريس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولي

أشرف بأن أعزز المفهوم التالى الذى تم التوصل اليه بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض يابانى يتاح لجمهورية مصر العربية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين .

١ - يقدم صندوق التعاون الاقتصادى اليابانى لما وراء البحار ( المشار اليه فيما بعد « بالصندوق » ) قرضا بالين اليابانى قيمته عشرة بلايين وثلاثمائة وواحد وعشرون مليون ين يابانى (١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ر ٣٢١٠٠٠٠٠ ين) ( المشار اليه فيما بعد « بالقرض » ) الى هيئة كهرباء مصر ( المشار اليها فيما بعد بـ EEA ) طبقا للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان ، وذلك لتنفيذ مشروع محطة كهرباء قوى أسبوط ( المشار اليه فيما بعد بـ « المشروع » ) .

٢ - (١) يتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم ابرامه بين ال EEA والصندوق وينظم اتفاق القرض المذكور أحكام وشروط القرض بالاضافة الى اجراءات استخدامه ويتضمن اتفاق القرض الأسس التالية ضمن غيرها :

(أ) تكون فترة السداد عشرين سنة (٢٠) بعد فترة سماح عشرة

(١٠) سنوات .

(ب) يطبق سعر الفائدة بواقع ٤٪ سنويا .

(ج) تكون فترة السحب خمس (٥) سنوات وذلك من تاريخ دخول اتفاق

القرض حيز التنفيذ .

(٢) يبرم اتفاق القرض المشار اليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه بعد أن يفتح الصندوق بجدوى المشروع .

(٣) يمكن مد فترة السحب المذكور فى الفقرة الفرعية (١) (ج) بعاليه باتفاق السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه .

٤ - يتاح القرض لتغطية مدفوعات ال EEA لمقاولين يابانيين طبقا للعقود التى قد تبرم بينهم لشراء منتجات و/أو خدمات يابانية لتنفيذ المشروع .

٥ - تؤكد حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات و/أو الخدمات المذكورة فى الفقرة (٤) يتم الحصول عليها طبقا لقواعد الصندوق المنظمة للشراء والتى تتضمن ضمنيا الاجراءات التى تتبع المناقصات العالمية الا فى حالات عدم صلاحية هذه الاجراءات للتطبيق أو عدم ملاءمتها .

٦ - فيما يتعلق بشحن المنتجات المشتراة فى نطاق القرض والتأمين البحرى عليها تمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أى قيود قد تعوق المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الملاحة والتأمين البحرى فى الدولتين كما تمتنع حكومة اليابان فى اطار القوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان عن فرض مثل هذه القيود .

٧ - يمنح الرعايا اليابانيون الذين قد تلزم خدماتهم فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات و/أو الخدمات المذكورة فى الفقرة (٤) التسهيلات التى قد تلزم لدخولهم جمهورية مصر العربية أو لبقائهم فيها لأداء عملهم .

٨ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية - فيما يتعلق بالقرض والفوائد المستحقة عليه أن الصندوق لن يتحمل أية رسوم مالية أو ضرائب تفرض في جمهورية مصر العربية .

٩ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لتأكيد :

( أ ) استخدام القرض استخداما حسنا للمشروع .

(ب) صيانة الانشاءات التي تقدم بمقتضى القرض واستخدامها استخداما سليما وفعالا للأغراض الواردة في هذه المذكرة .

١٠ - تلتزم حكومة جمهورية مصر العربية بتقديم بيانات ومعلومات عن تقدم تنفيذ المشروع الى حكومة اليابان والصندوق بمجرد طلبها .

١١ - تتشاور الحكومتان مع بعضهما في أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالمذكرة الحالية .

وأنة ليشرفنى أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد والتي تعززون فيها بالنيابة عن جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة اتفقا بين الحكومتين يصبح نافذا المنعول بمجرد تسلم حكومة اليابان الاخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية بتمام الاجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وانى لأتميز هذه الفرصة لأقدم لسيادتكم تأكيدى بأسمى التقدير .

سفير فوق العادة ومفوض عن

اليابان لدى جمهورية مصر العربية

هيروشى ماشيموتو

القاهرة فى ١٢ يناير ١٩٨٨

صاحب السعادة

### معرض مناقشات

طبفا للخطابات المتبادلة المؤرخة ١٢ يناير ١٩٨٧ بشأن ائاحة قرض يابانى (المشار اليه فيما بعد بـ «القرض») بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقصادى بين البلدين ، لذا فان ممثلى التفاوض فى اليابان وجمهورية مصر العربية يرغبون فى تسجيل الآتى :

اتفقت وجهات نظر المفاوضين على أن المنتجات التى تحتوى على مكونات من دول أخرى غير اليابان سوف يصرح بتمويلها من خلال القرض اذا ما توافرت الشروط التالية :

(١) التكلفة الكلية للمكونات المستوردة للدولة والمنتجة فى دول أخرى غير اليابان سوف لا تقل عن خمسين (٥٠) فى المائة من سعر كل وحدة منتجة .

(٢) للأغراض السابقة فى (١) عالىه :

(أ) « التكلفة الكلية للمكونات » تعنى سعر المكونات المستوردة على

أساس CIF مضاف إليها قيمة الضرائب المفروضة فى بلد الانتاج .

(ب) « سعر الوحدة من هذا المنتج » تعنى :

(I) فى حالات لا تكون فيها جمهورية مصر العربية هى البلد المنتج

يكون سعر المنتج على أساس FOB

(II) فى حالات أن تكون جمهورية مصر العربية هى البلد المنتج يكون

سعر المنتج على أساس سعر المصنع .

وزير الدولة للتعاون الدولى

دكتور / موريس مكرم الله

سفير فوق العادة ومفوض عن

اليابان لدى جمهورية مصر العربية

هيروشى هاشيموتو

القاهرة ١٢ يناير ١٩٨٨

صاحب السعادة

السيد / هيروشى هاشيموتو

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالاحاطة بأبنى قد تلقيت مذكرة سعادتك المؤرخة اليوم والتي تنص على ما يلى :

« أتشرف بأن أعزز المفهوم التالى الذى تم التوصل اليه بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض يابانى يتاح لجمهورية مصر العربية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين » :

١ - يقدم صندوق التعاون الاقتصادى اليابانى لما وراء البحار ( المشار اليه فيما بعد « الصندوق » ) قرضا بالين اليابانى قيمته عشرة بلايين وثلاثمائة وواحد وعشرون مليون ين يابانى ( ١٠٣٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ين ) ( المشار اليه فيما بعد « بالقرض » ) الى هيئة كهرباء مصر ( المشار اليها فيما بعد بـ EEA ) طبقا للقوانين والقواعد المعسول بها فى اليابان ، وذلك لتنفيذ مشروع محطة كهرباء قوى أسيوط ( المشار اليه فيما بعد بـ « المشروع » ) .

٢ - (١) يتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم ابرامه بين الـ EEA والصندوق وينظم اتفاق القرض المذكور أحكام وشروط القرض بالاضافة الى اجراءات استخدامه ويتضمن اتفاق القرض الأسس التالية ضمن غيرها :

( أ ) تكون فترة السداد عشرين ( ٢٠ ) سنة بعد فترة سماح عشرة ( ٥ ) سنوات .

( ب ) يطبق سعر الفائدة بواقع ٤٪ سنويا .

(ج) تكون فترة السحب خمس (٥) سنوات وذلك من تاريخ دخول اتفاق القرض حيز التنفيذ .

(٢) يبرم اتفاق القرض المشار اليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه بعد أن يقتنع الصندوق بجدوى المشروع .

(٣) يمكن مد فترة السحب المذكور فى الفقرة الفرعية (١) (ج) بعاليه باتفاق السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه .

٤ - يتاح القرض لنغطية مدفوعات ال EEA لمقاولين يابانيين طبقا للعقود التى قد تبرم بينهم لشراء منتجات و/أو خدمات يابانية لتنفيذ المشروع .

٥ - تؤكد حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات و/أو الخدمات المذكورة فى الفقرة (٤) يتم الحصول عليها طبقا لقواعد الصندوق المنظمة للشراء والتي تتضمن ضمنا الاجراءات التى تتبع فى المناقصات العالمية الا فى حالات عدم صلاحية هذه الاجراءات للتطبيق أو عدم ملاءمتها .

٦ - فيما يتعلق بشحن المنتجات المشتراة فى نطاق القرض والتأمين البحرى عليها تمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أى قيود قد تعوق المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الملاحة والتأمين البحرى فى الدولتين كما تمتنع حكومة اليابان فى اطار القوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان عن فرض مثل هذه القيود .

٧ - يمنح الرعايا اليابانيون الذين قد تلزم خدماتهم فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات و/أو الخدمات المذكورة فى الفقرة (٤) التسهيلات التى قد تلزم لدخولهم جمهورية مصر العربية أو لبقائهم فيها لأداء عملهم .

٨ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية - فيما يتعلق بالقرض والفوائد المستحقة عليه - أن الصندوق لن يتحمل أية رسوم مالية أو ضرائب تفرض في جمهورية مصر العربية .

٩ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لتأكيد :

( أ ) استخدام القرض استخداما حسنا للمشروع .

( ب ) صيانة الانشاءات التي تقدم بمقتضى القرض واستخدامها استخداما

سليما وفعالاً للأغراض الواردة في هذه المذكرة .

١٠ - تلتزم حكومة جمهورية مصر العربية بتقديم بيانات ومعلومات عن

تقدم تنفيذ المشروع الى حكومة اليابان والصندوق بمجرد طلبها .

١١ - تتشاور الحكومتان مع بعضهما في أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق

بالمذكرة الحالية .

وأنه ليشرفنى أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد

والتي تعززون فيها بالنيابة عن جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة اتفقا بين

الحكومتين يصبح نافذا المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان الاخطار الكتابي

من حكومة جمهورية مصر العربية بتمام الاجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا

الاتفاق حيز التنفيذ .

كما أشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات

السابقة وأوافق على أن مذكره سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين

الحكومتين يصبح نافذا المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان الاخطار الكتابي من

حكومة جمهورية مصر العربية بتمام الاجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا

الاتفاق حيز التنفيذ .

وأنى لأتهز هذه الفرصة لأقدم لسيادتكم تأكيدى بأسمى التقدير .

وزير الدولة للتعاون الدولي

دكتور / موريس مكرم الله



القاهرة ١٢ يناير ١٩٨٨

صاحب السعادة

### محضر مناقشات

طبقا للخطابات المتبادلة المؤرخة ١٢ يناير ١٩٨٧ بشأن إتاحة قرض يابانى (المشار اليه فيما بعد بـ «القرض») بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين، لذا فان ممثلى التفاوض فى اليابان وجمهورية مصر العربية يرغبون فى تسجيل الآتى:

اتفقت وجهات نظر المفوضين على أن المنتجات التى تحتوى على مكونات من دول أخرى غير اليابان سوف يصرح بتمويلها من خلال القرض اذا ما توافرت الشروط التالية:

(١) التكلفة الكلية للمكونات المستوردة للدولة والمنتجة فى دول أخرى غير اليابان سوف لا تقل عن خمسين (٥٠) فى المائة من سعر كل وحدة منتجة .  
(٢) للأغراض السابقة فى (١) عليه:

(أ) «التكلفة الكلية للمكونات» تعنى سعر المكونات المستوردة على أساس CIF مضاف إليها قيمة الضرائب المفروضة فى بلد الإنتاج .

(ب) «سعر الوحدة من هذا المنتج» تعنى:

(I) فى حالات لا تكون فيها جمهورية مصر العربية هى البلد المنتج يكون سعر المنتج على أساس FOB

(II) فى حالات أن تكون جمهورية مصر العربية هى البلد المنتج يكون سعر المنتج على أساس سعر المصنع .

مقبر فوق العادة ومفوض عن

ليابان لدى جمهورية مصر العربية

هيروشى هاشيموتو

وزير الدولة للتعاون الدولى

د. موريس مكرم الله

## وزارة الخارجية

### قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٨ الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٦ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل ومحضر المناقشات الموقعين فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/١/١٢ والذي تتيح بمقتضاه الحكومة اليابانية للحكومة المصرية قرضا قيمته عشرة بلايين وثلاثمائة وواحد وعشرون مليون ين يابانى لتنفيذ مشروع محطة كهرباء قوى أسيوط ٣٠٠ م.و.و ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٨/٤/٥ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٨/٤/٩ ؛

### قصر :

#### ( مادة وحيدة )

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل ومحضر المناقشات الموقعين فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/١/١٢ والذي تتيح بمقتضاه الحكومة اليابانية للحكومة المصرية قرضا قيمته عشرة بلايين وثلاثمائة وواحد وعشرون مليون ين يابانى لتنفيذ مشروع محطة كهرباء قوى أسيوط ٣٠٠ م.و.و

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٨/٤/٢٦

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. احمد عصمت عبد المجيد